السايح: لا يوجد رقم صحيح حول الكمية المستهلكة محليا

تحقيق وطني يشمل 20 ألف أسرة حول ترويج المخدرات

نبه مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، عبد المالك السايح، إلى استفحال ظاهرة استهلاك المخدرات، وحذر من وجود مخطط جهنمي للترويج للمخدرات القادمة من المغرب، وأكد خلال استضافته في الإذاعة الوطنية أمس، أنه لا يمكن إعطاء رقم صحيح حول الكمية المستهلكة محليا والتي تعبر التراب الوطني، موضحا أنه لو عرف العدد الذي يدخل فيعني ذلك أن الدولة متواطئة في الترويج للمخدرات.

■ خالد وارد

وكشف السايح في حصة "الواجهة" عن تحقيق وطني سيقوم به ديوان مكافحة المخدرات، لمعرفة مدى رواجها واستهلاكها في أوساط المجتمع، يشمل 20 ألف أسرة في كل ولايات القطر، تطرح من خلاله خمسة أنماط من الأسئلة على الفئة العمرية (12 سنة إلى 45 سنة) وأشار إلى أن هذا التحقيق سيشمل المدارس أيضا، كما سيقوم 1000 رجل لإنجاز الدراسة، وستوضع 200 سيارة تحت تصرفهم.

وسيعلن الديوان قبل نهاية السنة الجارية عن نتائج التحقيق، بإعطاء مدى رواج المخدرات في وسط الفئات العمرية والجنسية، والمناطق التي تنتشر فيها من حيث النسبية، وأسباب الرواج، وهو العمل الذي سيسهل لرجال الأمن مكافحة هذه الظاهرة.

وأكد مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن الأرقام التي تعطى في مجال استهلاك هذه السموم تبقى تقريبية، تبنى على مقاربات أعدها خبراء دوليون، مبينا في هذا الإطار أن صلاحياته لا تسمح له تكذيب ما أفاد به وزير الصحة، خاصة وأن الوزارة عضو في الديوان وانطلق في إعلانه من قناعة ومعطيات.

وأضاف أن دراسة قام بها خبراء بالأمم المتحدة بينت أن المغرب ينتج وحده 60 بالمائة من الإنتاج العالمي للمخدرات، ويتم زرع 125 ألف هكتار من القنب الهندي في هذا البلد، وبإمكان أن تدخل 10 إلى 20 بالمائة إلى الجزائر.

وقد تكون النسبة أكبر بالنظر إلى أن بارونات المخدرات يجدون صعوبة في تمريرها إلى إسبانيا والبرتغال وفرنسا، خاصة وأن هذه الأخيرة كثفت رقابتها على الحدود، لذلك تبقى نقطة استفهام حول الكمية التي تدخل الجزائر طالما أن هذه الأخيرة تبقى البوابة إلى أوروبا. ونظرا للرقابة التي تفرضها مصالح الأمن عبر الحدود والموانئ، أصبح بارونات المخدرات يروجون لها محليا، بدليل الأرقام الضخمة التي تحجز سنويا، إذ وصلت السنة الماضية إلى قرابة 17 طنا.

وعن إشكالية غلق الحدود وارتفاع نسبة تمرير المخدرات من المغرب إلى الجزائر، قال السايح «إنه انطلاقا من وقائع دقيقة تؤكد وجود تواطؤ ومتورطين من أعوان الأمن والمواطنين» مضيفا «كقاعدة عامة هذه الطفيليات - سواء بالمشاركة أو القيام في الجريمة- تقول إنه كل ما كان فيه مال كانت فيه سلوكات مشبوهة من أي طرف كان» ومن خلال ذلك "يضيف السايح- أنه «لا غرابة من أي سلوكات في أي مكان كان»، داعيا المواطنين إلى التبليغ عن هذه السلوكات المشبوهة.

وحسب السايح، فإن الاستهلاك المحلي للمخدرات مرشح للارتفاع بسبب المراقبة الشديدة في أوروبا، ما يجعل الكميات الكبيرة المنتجة في المغرب تسوق داخليا، مشيرا إلى توجه شبكات ترويج المخدرات إلى التجارة في الكوكايين لسهولة تمريره وغلاء ثمنه.

وأكد مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن الأرقام الصحيحة تكمن في الكميات المحجوزة، والتي توحي بارتفاع رواج المخدرات، إذ انتقلت من 9 أطنان سنة 2005 و10 أطنان سنة 2006 إلى 17 طنا سنة 2007، والجديد هو حجز 22 كيلو غرام من الكوكايين لأول مرة السنة الماضية.

والمؤشر الأخر هو إنتاجها محليا من خلال عدد النباتات التي دمرت بعدد من ولايات الوسط والجنوب، إضافة إلى اكتشاف أول مرة لحقل من العفيون في أدرار يحتوي على 6000 شجرة من نوع الهيروين والبروفين، وأكد أن الجزائر في صدد معركة ضد مروجي المخدرات، طالما هناك بلد مجاور منتج لها وأموال طائلة وأناس يستغلون الشباب لترويجها، داعيا المواطن إلى الوقوف مع الدولة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تهدد حتى أطفال المدارس الابتدائية بعد انتشارها في الثانويات والمتوسطات.